

الأهداف الاجتماعية التعاونية

في الشريعة الإسلامية

للمؤلف: الشيخ محمد أبو زهرة

بأنها تنهى عن الفحشاء والمنكر ، فقال سبحانه : « إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر » ، فإن لم تؤد إلى هذه الغاية فهي ليست مقبولة فإذا كان يصلي ، ويأكل مال الغير ، فهي ليست صلاة مقبولة وهو محاسب عليها ، والويل له من الله ، ولذا قال سبحانه : « ويل للصليين الذين هم عن صلاتهم ساهون ، الذين هم يراؤون ويمنعون الماعون ، أى يمتنعون الزكاة التى بها العون من الغنى للفقير .

والزكاة تعاون اجتماعى يجعل للفقير حقاً معلوماً فى أموال الغنى ، فهي تكليف اجتماعى خالص ، ومصرفها اجتماعى خالص ، ونظامها فى الجمع والتوزيع لا يذل الفقير . ولا يجعل الغنى يشعر بعزته فوقه ، ولذا قال الفقهاء بالإجماع إن ولى الأمر هو الذى يجمعها ،

تتجه الشريعة الإسلامية فى كل أحكامها إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية ، إذ هى المقاصد العليا للشريعة الإسلامية ، فقد جاءت لتكوين مجتمع فاضل يضم الأسرة الإنسانية كلها ، قاصيها ودانيها . وابتدأت فاتجهت إلى تربية المسلم ليكون عضواً فى مجتمع . والعبادات الإسلامية ، والفضائل التى دعا إليها الإسلام تتجه نحو تحقيق هذه الأهداف ، وتوجيهه إليها .

فالعبادات شرعت لتهديب النفوس ، وتربية روح المساواة ، وروح الاجتماع الذى لا اعتداء فيه ، وإذا كانت العبادة لا تحقق تلك الأهداف ، فهي ليست عبادة ، ولا يقبلها الله ، وهى تجلب الذم لصاحبها ولنضرب لذلك مثلاً بالصلاة التى هى أوضح العبادات الشخصية ، فقد وصفها القرآن الكريم

اكتشاف لها ، أو وضع رقابة مستمرة عليها هي معاص اجتماعية ، ويجب لتكفيرها أن يتوب صاحبها ، ويقطع عنها ، وأن يقدم للمجتمع معونة بقدر ما قدم من أذى على طاقته .

فضائل الإسلام الاجتماعية :

ولقد حث الإسلام في سبيل تطهير المجتمع من المفااسق العلنية على أمرين .

أولها — الحياء ، إذ هو أساس اللياقة في المجتمعات ، فالحياء يوجب على المرء ألا يظهر منه ما ينفر منه الذوق الخلقى السليم ، ولقد قال النبى صلى الله عليه وسلم لكل دين خلق ، وخلق الإسلام الحياء ، وقال عليه السلام ، « الحياء خير كله » وقال عليه السلام : « إذا لم تستح فاصنع ما شئت » ، وإن أولئك الذين تلقاهم وأنت تعبر الطريق ، أو تركب معهم مركباً عاماً فترى فيهم مشية لا يراعى فيها حق الغير ، أو مجلساً يناق الذوق واللياقة — هؤلاء قد فقدوا الحياء ، وإن هذه الهيئات تدل على نفس غير متآلفة مع المجتمع ، وإذا تربى الحياء فى النفس كان الشخص بمن يألف ويؤلف ، ولذا قال عليه السلام : « المؤمن مألف ، فلا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف ،

وهو الذى يوزعها على مصارفها ، وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم : « خذها من أغنيائهم وردّها على فقرائهم » .

ولقد جعل الإسلام كفارات الذنوب تعاوناً اجتماعياً ، فمن أفطر فى رمضان فعليه عتق رقبة ، أو صيام ستين يوماً أو إطعام ستين مسكيناً ، ومن قال لامرأته أنت حرام على كائى لا يقربها إلا إذا أعتق رقبة ، أو صام ستين يوماً أو أطعم ستين مسكيناً ، ومن حلف وحنث فى يمينه كان عليه عتق رقبة ، أو إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم .

وهكذا نجد الكفارات للذنوب تعاوناً اجتماعياً ، وكأن الذنب الذى يرتكب ، أو التقصير فى عبادة هو اعتداء اجتماعى ، فلا يكفر الاعتداء الاجتماعى إلا تعاون اجتماعى يسد النقص ويزيل الخلل ، ولقد اعتبر كل إعطاء للفقير مكفراً للسيئات ، مطهراً من المعاصى ، ولذا قال عليه السلام : « الصدقة تطفى المعصية ، كما يطفى الماء النار ، إذ كل معصية ضوئت أو كبرت ، أعلنت ، أو أخفيت ، تعد اعتداء اجتماعياً فلا تزول إلا بتعويض للمجتمع ، فالكذب والنميمة والغيبة وغير ذلك من الآفات الاجتماعية التى قد تحدث من الأشخاص من غير

الارتكاب ، ولقد قال النبي صلى الله عليه وسلم أيضاً : « إن من أبعد الناس منازل عن الله يوم القيامة المجاهرين ، قيل ومن هم يا رسول الله ؛ قال ذلك الذي يعمل بالليل وقد ستره الله عليه ، فيصبح ويقول فعلت : كذا وكذا يكشف ستر الله » .

تكوين رأى عام فاضل :

وإنه في سبيل تهذيب الآحاد أوجب أن يكون هناك رأى عام مهذب لائم ، يحث على الخير ، وينهى عن الشر ، يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، فإن الرأى العام له رقابة نفسية تجعل كل شرير ينطوى على نفسه فلا يظهر ، وكل خير يجد الشجاعة في إعلان خيره ، فلا يهذب الآحاد إلا الرأى العام الفاضل ، ولا يفسد الجماعة إلا الرأى العام الذى يتقاعد عن نصره الفضيلة ويترك الرذيلة تسير رافعة رأسها .

ولذلك حث الإسلام على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فأوجب الإرشاد العام ليمتنع الضال عن شربه ، بإرشاد الفاضل وهدايته ، ولتكون الجماعة في فضيلة ظاهرة ، ولقد اعتبر القرآن الكريم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عنوان الأمة الفاضلة ،

ولا بناء يقوم على أساس اجتماعي سليم إلا إذا كانت لبناته جميعها متآلفة ، يتأسك بعضها في بعض .

الأمر الثانى — أن الإسلام في سبيل أن يكون المجتمع في مظهره فاضلاً ، أوجب أن تستر الجرائم ، ولا تعلن ، فلا تكشف أستار الجرائم ، أمام الملا من الناس ، وقد تكون العقوبة علنية ، ولكن الجريمة يجب ألا يعلن على الناس أمرها ، لأن إعلانها يفسد الجو الخلقى للمجتمع ، ويجعل الشر معلناً ، وإعلانه يجرى باتباعه ، ويشيع فساد بين الناس ، فالفاحشة إذا أعلنت اتبعت ، وكل نفس تميل إليها ، وتجد ما ينمى ذلك الميل ، وتأخذ بما أعلن سبيلاً للتفويض ، ولذلك اعتبر الإسلام من يرتكب جريمة ويعلمها قد ارتكب جريمة . جريمة الارتكاب وجريمة الإعلان ، ومن أعلن جريمة غيره فقد شاركه في إثم ما ارتكب بمقدار ما أعلن .

ولقد صاح محمد بهذه الحقيقة فقال عليه السلام : أيها الناس من ارتكب شيئاً من هذه القاذورات فاستتر فهو في ستر الله ، ومن أبدى صفحته أقنا عليه الحد ، فالعقوبات المشددة في الإسلام تكاد تكون للإعلان لا لأصل

فقال تعالى : « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله » .

واعتبر الجماعة كلها تكون آئمة إذا سكنت على الإثم وهو يسير رافعاً رأسه ولذلك اعتبر الله سبحانه وتعالى بنى اسرائيل إذ تركوا الأمر بالمعروف آمين فقال تعالى : « لعن الذين كفروا من بنى اسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ، ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه ، لبئس ما كانوا يفعلون » .

واعتبر الإسلام الآمين هداة لكل بناء اجتماعي سليم ، وأن الفضلاء إذا لم يأخذوا على أيديهم سقطوا جميعاً في الرذيلة ، ووراء الرذيلة الهاوية التي لا تقوم بعدها للأمة قائمة إلا أن يغير الله سبحانه وتعالى حالها ، ويبدل من أمرها ، ولقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك :

« مثل المؤمن في حدود (١) مثل قوم استهموا في سفينة ، فصار بعضهم في أسفلها ، وبعضهم في أعلاها ، فكان الذي في أسفلها يمر بالماء على الذي في أعلاها ، فتأذوا به ، فأخذوا فأساً فجعل ينقر أسفل السفينة ، فأثوه فقالوا

(١) الدهن في حدود الله هو الذي لا يقيم الحق ، ولا يخفض الباطل مجاملة أو ملقا أو تهاونا

مالك ؟ قال تأذيتم ولا بد لي من الماء فإن أخذوا على يديه أنجوه ونجوا بأنفسهم ، وإن تركوه أهلكوه وأهلكوا أنفسهم » .

وإن هذا مثل يصور تعاون المجتمع في محاربة الآفات الخلقية والاجتماعية ، ويبين أن الرشيد عليه أن يهدي الضال ، وأن العالم عليه أن يبين للجاهل ، ولقد قال علي بن أبي طالب رضى الله عنه « لا يسأل الجاهل لم لم يتعلموا حتى يسأل العلماء لم لم يعلموا » .

ولقد بين الإسلام أن السكوت عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يؤدي إلى تدابر الأمة وتنازها . ويقطع ما بين آحادها من روابط الرحم والقرباة والجنسية والدين . وذلك لأن الإثم مفرق ، والخير جامع موحد ، وما تفرقت الجماعات إلا بسيادة الرذيلة في جموعها ، وعموم الظلم لربوعها ، ولقد قال عليه السلام : « لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر . ولتأخذن على يدي الظالم ، ولتأطرنه على الحق أطراء ، أو ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض » .

وذلك لأن الذي يرتكب المعاصي يعتدى ، فإذا أهمل الاعتماد تفرقت

الأمة ، واضطرب حبل الأمور فيها ، وصارت من غير روابط تربطها ، ولا وحدة تجمعها وإنما لنرى ذلك واضحاً كل الوضوح في الأمم التي انهارت في أول صدمة في الحرب الأخيرة ، فلقد قال زعيم لإحداها : إنهارت لفساد أخلاقها ، وذهاب مكارم الأخلاق بين آحادها .

قلنا إن الأساس الأول لبناء المجتمع هو الأخلاق الفاضلة وقد عمل الإسلام على تربيتها بالعبادات أولاً ، ثم بمنع ظهور الشرور وكتبتها ثانياً ، ثم بتكوين رأى عام فاضل ثالثاً ، ولذلك حق للنبي صلى الله عليه وسلم أن يقول : « إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق » ، وفي هذا الحديث النبوى إشارة بينه إلى أن مكارم الأخلاق هي دعوة النبيين أجمعين ، وكل نبي ساهم في بناء ذلك الصرح الشاخ الذي تتكون به الحضارات الإنسانية العالية ولقد جاء النبي صلى الله عليه وسلم من بعدهم ، فأتم ما بدءوا ، وإن الانحلال الاجتماعي في هذا العالم اليوم ، إنما وقع لأن الفضيلة قد ذهبت في علاقات الآحاد ، وفي علاقات الجماعات ، وفي علاقات الدول .

وإنه لا ائتلاف بين جماعة ، كما

أنه لا ائتلاف بين الجماعات في أمة إلا على بنيان من الفضائل .

وإن الفضائل ليست هي التي تؤلف بين الآحاد في الأمة الواحدة . بل هي التي تؤلف أيضاً بين الأمم ، فإنه إذا غلبت فكرة العدالة التي هي قوام الأخلاق بين الدول فإن الحروب تختفي والأحقاد تموت ، ولا يحكم قانون الغلبة ، كما عبر بعض الساسة ، وإنه إذا كانت الصداقات الحقيقية التي تبني على الإلف الروحي الفاضل هي التي تربط الدول ، كما تربط بين الآحاد ، فإنه بلا شك تختفي الروح المادية الشرسة التي تجعل الدول تتغالب على موارد المال ، كما تتغالب الوحوش على فرائسها ، وتريد المال للغلب وللقهر ، لا للانتفاع بخيرات الأرض .

وإن المجتمع الذي ينظمه الإسلام يحكم بقواعد عامة ، وهذه القواعد تبدو في الأسرة ، وفي الجماعات ، وفي الدولة ، وفي العلاقات الإنسانية بين الناس مهما تختلف ألوانهم وأجناسهم وأديانهم ، وهذه القواعد تتلخص في المحافظة على الكرامة الإنسانية ، والعدالة بكل صورها ، والتعاون العام والمودة والرحمة بالإنسانية ، والمصلحة ودفع الفساد في هذه الأرض .